

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 718 @ وأخذ البعوض الآخر وعلّى ذلك فلو أخذ الطّالب بعوض حقه وأبرأه عن البعوض الآخر سقطت موطالبة الكفيل البتّة ، وببراءة الكفيل لا توجب براءة المأصّل (ردّ المحتار) . وإذا أدّى الكفيل بدّل الصّلح في هذه الصّورة الأربعة وكانت الكفالة بأمر الممكفول عنه فليأخذ الكفيل الرّجوع على نفسه به وإلا فلا فليؤسّ له ذلك ، (ردّ المحتار ، ومجموع الألفهري ، وعليّ أفندي) انظر الممادّة 657 وشرحها . جاء في المجلّة (علّى مقدّار من الدّين . . .) لأنّه لو صالح الكفيل علّى جنس آخر فحكمه كما مرّ في الممادّة 657 (فلو كان الدّين مائة مجيديّ ، ولم يصالح المأصّل الدّائن علّى خمسين مجيديّ بلّ صالحه علّى جنس آخر برئ الكفيل من الكفالة ، (الألفهريّ في الفصول السّادس) لأنّ المأصّل حينئذٍ بمصالحته الدّائن علّى جنس آخر يكون قدّ باع منه المال المصالح على نفسه بما في ذمّته له من الدّين وأعطاه إيّاه ، ويبرأ الكفيل ببراءة المأصّل كما قدّ جاء بيانه في الأحكام الثّالث من شرح الممادّة (659) وأشير إليه . والصّلح في المجلّة خاصّ بالصّلح علّى المال الممكفول به . ولكنّ لو صالح الكفيل بالمال الدّائن علّى بدّل معلوم علّى أن يبرأه عن الموطالبة بالدّين التّي توجبها الكفالة برئ الكفيل فقط أمّا المأصّل فلا لأنّ الإبراء عن الكفالة في هذه الصّورة عبارة عن فسّخ الكفالة فقط وليؤسّ بإسقاط المأصّل الدّين ، ويؤفّهم من طاهر هذا القول أنّ بدّل الصّلح لازم أيّضاً ، والحوال أنّّه لو صالح الكفيل بكفالة نفسيّة الممكفول له علّى مقدّار من المال علّى أن يبرأه عن موجب الكفالة تسقط الكفالة بالنّفْس علّى القول المقتضى به ؛ لأنّ بدّل الصّلح الوارد في متن المجلّة هو للإبراء من المال الباقي من الممكفول به ،

وَأَمَّا بِدَلِّ الصُّلَاحِ الْوَارِدُ فِي الشَّرْحِ فَهُوَ لِلْإِبْرَاءِ مِنْ
الْكَفَالَةِ (الدُّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدُّ الْمُخْتَارِ) . - * * * * ()
الْمَادَّةُ 669) لَوْ أَحَالَ الْكَفِيلُ الْمَكْفُولَ لَهُ عَلَى أَحَدٍ وَقَبِلَ
الْمَكْفُولُ لَهُ ، وَالْمُحَالَ عَلَيْهِ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ ، وَالْمَكْفُولُ
عَنْهُ أَيْضًا . وَقَدْ مَرَّ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ (660) مَسَائِلُ هِبَةِ
الدَّائِنِ الدَّيْنِ لِلْكَفِيلِ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ ، وَبِرَاءَةُ
الْأَصِيلِ أَيْضًا عَنْ الدَّيْنِ مِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ لِأَنَّ الدَّيْنِ عَلَى
الْأَصِيلِ ، أَمَّا الْحَوَالَةُ فَيَمَّا أَزَّهَهَا تَقَعُ عَلَى أَصْلِ الدَّيْنِ
فَتَتَضَمَّنُ بِرَاءَةَ الْإِثْنَيْنِ (رَدُّ الْمُخْتَارِ فِي الْكَفَالَةِ) ()
اُظْهَرَ الْمَادَّةُ تَيْنِ 689 وَ 690) . مَثَلًا لَوْ كَفَلَ شَخْصٌ مَا عَنْ آخِرِ
ثَمَنِ الْمَبِيعِ ، وَأَحَالَ الْكَفِيلُ الْمَذْكُورُ الْمَكْفُولَ لَهُ عَلَى آخِرِ
بِالْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ ، وَقَبِلَ الْمُحَالَ عَلَيْهِ الْحَوَالَةَ
فَكَمَا يَبْرَأُ الْكَفِيلُ يَبْرَأُ الْمَكْفُولُ عَنْهُ أَيْضًا وَلَيْسَ
لِلْبَائِعِ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُطَالِبَ الْمَدِينِ بِالْثَمَنِ الْمَذْكُورِ ()
الْمُهَنْدِسِيَّةُ فِي الْبَابِ الثَّانِي فِي الْفَصْلِ الثَّلَاثِ فِي الْكَفَالَةِ
وَقَبِيلُ كِتَابِ الْقَاضِي) . أَمَّا لَوْ اشْتَرَطَ الْكَفِيلُ فِي هَذِهِ
الْحَالَ بِرَاءَةَ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ يَبْرَأُ هُوَ فَقَطْ دُونَ الْأَصِيلِ
فَالْمَكْفُولُ لَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَ إِنْ شَاءَ طَالِبُ الْأَصِيلِ وَإِنْ شَاءَ
طَالِبُ الْمُحَالَ عَلَيْهِ وَمَا لَمْ يَتَلَفَ الْمُحَالَ بِهِ عِنْدَ الْحَالَ
عَلَيْهِ فَلَيْسَ لِلطَّالِبِ مُطَالَبَةُ الْكَفِيلِ بَعْدَئِذٍ . (الْمُهَنْدِسِيَّةُ
فِي الْحَوَالَةِ) . وَإِذَا بَرَّئَ الْكَفِيلُ مَعَ الْأَصِيلِ بِالْحَالَةِ عَلَى
مَا جَاءَ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ وَتَوُفِّيَ الْمُحَالَ عَلَيْهِ مُفْلِسًا وَلَمْ
يَتَمَكَّنْ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْمُحَالَ بِهِ فَيَعُودُ الدَّيْنُ عَلَى الْأَصِيلِ
وَبِذَلِكَ تَرْجِعُ كَفَالَةُ الْكَفِيلِ أَيْضًا وَحِينَئِذٍ لِلطَّالِبِ أَنْ
يُطَالِبَ الْأَصِيلَ بِدَيْنِهِ أَوْ يُطَالِبَ الْكَفِيلَ (الْمُهَنْدِسِيَّةُ فِي
الْبَابِ الثَّانِي مِنَ الْحَوَالَةِ) .